الفصل الأول

وظائف النقود

١ — النقود فى حياة الطفل : قوة شرائية عامة

لو أردنا فهم الكثير عن وظائف النقود ، كان علينا أن نرجع إلى عالم الطفولة ؛ وأن ندرس عن كثب ، لماذا يحرص صغارنا ، على أن يتقاضونا بين الفينة والفينة ، مجموعة من « الجنيهات البراقة » ، أو عدداً من « القروش المخرومة » ؟ ولماذا يفتنون باقتناء هذه اللمعات ساطعة البريق أولا ، ثم يتجاوزون ذلك إلى الاحتفاظ بالقروش ثانيا ، لامعة كانت أو علاها الصدأ ؛ ثم يندرجون من ذلك أحيانا إذا زادت درجة وعيهم ، ورقت مرتبة إدراكهم ، إلى الإحتفاظ « بأنصاف الفرنكات » و « الشلنات » الفضية فى « حصالة » ، يجمعون فيها مدخراتهم ؟ ماسر هذه العناية بطلب هذه المسكوكات المعدنية ، ولماذا هذا الاهتمام بجمعها وادخارها ؟

إن غريزة الطفل تقوده إلى الإلحاح فى طلب هذه المسكوكات ، لأنه يعلم تمام العلم ، بأن اقتناءها يفتح أمامه أبواب عالم جديد واسع ، يستطيع عن طريقها أن يلجه ، ليشبع بنفسه جميع الرغبات التى يعج بها خياله ، وتزخر بها أحلامه . وهو على صغر سنه ، سريع الملاحظة ، نشط البديهة ، يتجمع لديه من خبرته ، ما يقوى فى نفسه الاعتقاد ، بأن النقود تستطيع أن تجلب

كل شيء يراد الحصول عليه ، فى أى وقت ، وفى أى مكان . فإذا حصل على مبلغ من الملمات أو القروش ، استطاع أن يحول جانبا منها إلى مختلف أنواع الحلوى أو أنواع اللعب التى يرغب فى شرائها . وبممارسة عمليات الشراء بنفسه من المتجر القريب منه ، أو المتاجر المتاخمة لمنزله . يجد أن النقود «وسيلة سحرية» ، تدنيه من آماله وتقرب له جانباً من المتع التى يعتقد من حقه ، أن يفوز بها . ولكنه سرعان مايدرك ، أن كل رغبة لها ثمنها الخاص ، وأن كل متعة تحمل معها التنازل عن قدر معين من النقود ؛ ولهذا فإنه يبدأ فى تكوين « سلم تفضيل » ، يرتب بمقتضاه رغباته وحاجاته ، مراعيا فى ذلك مايتقاضاه البائع منه ، أو مايطلبه من نقود . فإذا كانت هناك « دمية » ، تستبد به الحاجة لاقتنائها ؛ وكان الثمن المطلوب أكبر مما يحمله من نقود ، فقد يرى أن السبيل الوحيد إلى الحصول عليها ، أن يجمع شيئا فشيئا ، مما يفوز به من مليمات أو قروش ، مبلغا من النقود ، يضعه جانباً فى حصالته ، حتى يتم له المبلغ المطلوب الذي يمكنه من شراء ما يريده . وهنا يبدأ فى ممارسة عملية « الادخار » ؛ وفى فهم الوظيفة التى تؤديها ، وهى تأجيل المتع التى يستطيع أن يفوز بها فى الوقت الحاضر إذا شاء ؛ مؤثراً المتعة أو المتع التى لا يستطيع أن يفوز بها فى الوقت الحاضر ، لضيق ذات يده ؛ ولكنه يستطيع أن يفوز بها فى المستقبل ، لو عمد إلى ضبط زمام نفسه ، وحاول أن يقتصد شيئا فشيئا مبلغا من النقود ، يعادل الثمن المطلوب .

فالطفل إذن يدرك تمام الإدراك ، أن النقود . تستطيع أن تشتري أى شيء ؛ إذا توافر منها ذلك القدر ، الذى يتفق مع الثمن الذى يطلبه البائع . وبمعنى آخر يدرك الطفل أن النقود تمتاز عن أنواع السلع الأخرى ، التى

تدخل ضمن الدائرة الضيقة لحياته وخبرته بأنها قوة شرائية عامة . وأنها إذا توافرت لديه ، دان له ماأراد ، وفاز بما اشتهى . ولهذا يطلب الطفل النقود ، ويلح فى طلبها لغرضين :

أولهما — أنها تمكنه من الإنفاق الحاضر ؛ أى أنها تمكنه من شراء الحلوى واللعب التى يرى شراءها الآن .

وثانيهما — أنها تمكنه من الإنفاق الآجل ، أى أنها تساعده عن طريق الاحتفاظ بها مدة معينة من الزمن ، أن يؤجل إنفاقه ، ومن ثم أن يؤجل استهلاكه لأنواع الحلوى واللعب ، من الحاضر إلى المستقبل . فهى بمثابة ثروة لديه ، ولكنها تختلف عن أنواع ثرواته الأخرى كاللعب والدمى المختلفة ، أو علب الحلوى ، فى أنها ثروة « سائلة » طليقة ، يمكن تحويلها إلى أى شكل آخر من أشكال الثروة . فإذا احتفظ « بسيارة صغيرة » ، ثم أراد أن يستبدلها بعد شهر مثلا بلعبة أخرى ، فإنه سوف يجد هذا الأمر متعذراً لديه . لأن هذا النوع من الثروة ، وهو السيارة الصغيرة مثلا ، ثروة محبوسة ، لايمكن على الأرجح تغييرها إلى ثروة أخرى . أما الثروة النقدية ، فإنها ثروة لها ميزة السيولة والانطلاق ؛ لها ميزة التمتع بحريه التشكل والتبدل ؛ ولذلك فإن أى قدر من النقود يمكن أن يحول إلى أنواع الثروات المحبوسة الأخرى ، كالحلوى أو أدوات الألعاب المختلفة .

٢ — المقايضة فى حياة الجماعة الإنسانية المتأخرة

وحياة الجماعة الإنسانية ، لاتختلف كثيراً عن حياة الطفل . فهذه الحياة وخاصة إذا خرجت عن نطاق العزلة ، وتجاوزت حدود الاكتفاء الذاتى ، إنما تقوم على لون من التعاون والتضافر بين شتيت جهود الأفراد ، الذين تتكون

منهم الجماعة . وهذا التعاون والتضافر يقتضي وجود حالة « أخذ وعطاء » ؛ وبمعنى آخر يقتضي قيام المبادلات .

وإذا كان الطفل ، على حداثة عهده بالحياة ، وعلى صغر حلمه ، يلمس بغريزته ، ألا غناء له عن الإتصال بالعالم الخارجى عن نطاق أسرته ؛ وأنه مهما أسبغ عليه من نعمة ضافية ، ومهما هيأت له بيئته من وسائل المتع والرفاهية ، فإنه لابد واجد ألوانا من المتع أفضل وأجدى ، لو أتيح له أن يدخل فى علاقات « أخذ وعطاء » مع أصحاب المتاجر القريبة منه ؛ إذا كان الطفل على عهدنا بنزقه وهوجه ، يشعر بأن انطواءه على نفسه ، واستقلاله عن غيره فى دائرة أسرته ، لايحقق له أكبر إشباع ممكن ؛ بل يحرمه الكثير من مباهج الحياة ؛ فإننا نستطيع أن نقدر أن الجماعة الإنسانية ، وجدت منذ القدم ، أن قيام كل فرد ، أو كل أسرة ، أو كل قبيلة ، بالاعتماد على جهودها الخاصة ، والانطواء على نفسها ، والاكتفاء بإنتاجها ، مستغنية فى ذلك عن إنتاج غيرها من الأفراد والأسر والقبائل ، أمر يعود عليها بأكبر الضرر ، لأنه يحرمها من مجموع الفوائد التى تعود عليها ، لو أنها دخلت جميعا مع بعضها البعض في علاقات ، تقوم على « الأخذ والعطاء » .

والسر فى هذا الإقبال على الدخول فى علاقات أخذ وعطاء بين الأفراد وبعضهم البعض ، وبين المجموعات الإنسانية وبعضها البعض ، يرجع إلى المزايا التى يسفر عنها نظام التخصص فى الأعمال والمهن . فكل فرد فى الجماعات الإنسانية البادئة ، يشعر بعد وقت من الخبرة والتجربة ، أنه يستطيع أن يفيد من وقته لأكبر حد ومدى ، لو أنه توفر على القيام بعمل معين أو مجموعة من الأعمال يربط بينها وبين بعضها رباط واحد من المهنة أو الصنعة . وتتجلى هذه

الفائدة ، التى تعود عليه من ممارسة عمل واحد أو مجموعة من الأعمال متشابهة ، فى زيادة كميات السلع التى تتيح له كفايته ، ويساعده تخصصه على إنتاجها. فكميات السلع التى ينتجها الفرد فى أحوال التخصص ، تزيد قيمتها ، على قيمة كميات السلع التى ينتجها ، لو أنه وزع وقته بين إنتاج عدد كبير من السلع لا يربط بينها رابط ، سوى أن هذه السلع جميعا ، تشبع لديه الرغبات التى تنزع نفسه إلى تحقيقها ، وتجعله فى غنى عن جهود غيره من الأفراد .

فمصلحة الفرد الذاتية إذن ، ورغبته فى أن يستفيد من جهوده لأكبر حد وأقصى مدى ، تفرض عليه فرضا ، أن يختار من الأعمال ما يتناسب مع ميوله وكفايته ، وما يتفق مع مهارته ، وتجبره على أن يقتصر على ممارسة ذلك النوع من الواجبات . التى يبلغ فيها معدل إتقانه أكبر قدر ممكن ؛ وأن يترك ما عدا ذلك إلى غيره من الأفراد ، أو مجموعات الأفراد . وقد ترتبت على هذه النزعة إلى التخصص ، أن غدا الأفراد فى حاجة ماسة ، إلى الارتكان على جهود بعضهم البعض ، وإلى أن يكونوا بين أنفسهم علاقات ، تقوم على تبادل أنواع السلع والخدمات التى يتوافر على إنتاجها كل منهم ؛ وبذلك يدخلون فى علاقات طبيعتها الأخذ والعطاء . فصاحب المخبز مثلا ينتج الخبز ؛ ولكن الخبز وحده لا يقوم بأوده ، ولا يهيىء له أن يعيش العيشة التى يرتضيها ، والتى يتوافر معها كل ما يشعره ببهجة الحياة ورونقها ورغدها . فهو فى حاجة إلى مختلف أنواع الأقمشة وإلى الأثاث ، وإلى أنواع الغذاء الأخرى وإلى الدواء وإلى خدمات الطبيب والصيدلى ، ومن إليهم ؛ فكيف يستطيع أن يحصل على كل هذه السلع ، وكل هذه الخدمات ؟ هل يبادل خبزه ، بما يحتاج إليه من سلع وخدمات ، مبادلة مباشرة ؟ وبعبارة أخرى ، هل تقوم علاقات

الأخذ والعطاء ، التى تقتضى طبائع الأشياء ، أن تقوم بين مختلف الأفراد والهيئات ، على أساس المقايضة(١) ؟

الجواب على ذلك بالنفى بطبيعة الحال . لأن المقايضة نظام عقيم ، أثبتت التجربة أنه لا يسعف فى إنجاز المبادلات المتعددة بالسهولة واليسر الواجبة ، وبالسرعة التى تقتضيها طبيعة عملية المبادلة نفسها . فالمقايضة تتطلب وجود توافق مزدوج بين حاجة كل طرف يدخل فيها ؛ من حيث نوع السلع التى يراد مبادلتها ، ومن حيث كميات السلع التى يراد إنجاز الصفقة بالنسبة لها . فلو فرضنا أن لدى بكر فائضاً من التمر يريد أن يتنازل عنه ، مقابل حصوله على مقدار من القماش مثلا ؛ كان من المحتم أن يتوافر شخص آخر وليكن زيداً لديه فائض من القماش ويريد أن يتنازل عنه لكى يحصل على مقدار من التمر . فإذا كان زيد يملك القماش الذى يرغب فى الحصول عليه بكر ، ولكن زيداً لا يحتاج إلى التمر الذى يملكه بكر ، وإنما يحتاج إلى سلعة أخرى ، وليكن عدداً من أرطال النحاس مثلا ، فان عملية التبادل لا يمكن أن تتم بين زيد وبين بكر ، ونستطيع أن نتصور صعوبة الموقف ، لو أن بكراً أراد أن يحصل على رأس من الضأن ، تزن خمسين رطلا مثلا ، مقابل التمر الذى يريد أن يتنازل عنه ؛ بينما أن زيداً كان يملك رأساً من الضأن تزن مائة رطل مثلا ، ويريد استبدالها بقدر من التمر . فالتوافق متوافر هنا بين نوعي السلع التى يراد مبادلتها ، ولكنه مفقود غير متوافر ، فيما يتعلق بالكميات التى يراد مبادلتها .

فلو سلمنا بتوافر توافق مزدوج بين السلع التى يراد مبادلتها ، من حيث النوع ، فلا بد وأن نلحظ قيام صعوبة أخرى ، قد تجعل عملية المبادلة ، التى

---

(١) انظر موضوع المقايضة فى كتابنا مقدمة علم الاقتصاد ص٨٣

تبدو وكأن كل الظروف قد تهيأت لإتمامها وإنفاذها ، أمرا بعيد المنال ،عسير التحقيق . وتتجلى هذه الصعوبة واضحة ، لواختلف معدل الإحلال الحدى(١) بين التمر وبين القماش لدى كل من بكروزيد . فلو فرضنا أن بكراً يقدر أن رطل التمر يساوى فى نظره متراً من القماش ، وأنه إذا لم يحصل على متر من القماش على الأقل مقابل رطل واحد من التمر ، فإنه لا يقدم على إجراء المبادلة ، لأن منفعة الرطل من التمر تكاد تتعادل عنده مع منفعة المتر من القماش ؛ ولو فرضنا أن زيدا يقدر أن متر القماش يساوى فى نظره رطلا وربع رطل من التمر ، وأنه إذا لم يحصل على رطل وربع رطل من التمر على الأقل ، مقابل متر واحد من القماش ، فانه لا يقدم على إجراء المبادلة ، لأن منفعة المتر من القماش تكاد تتعادل عنده مع منفعة الرطل وربع الرطل من التمر ؛ لو فرضنا أن هذين المعدلين من معدلات الإحلال هما المعدلان الحديان لكل من بكر وزيد ، فانه على الرغم من توافق رغبة كل منهما فى إجراء المبادلة بين التمر وبين القماش ، فان اختلاف نسبة المبادلة بين كل من هاتين السلعتين ، لدى كل من بكر وزيد ، كفيل وحده بأن يجعل عملية المبادلة فى حكم المحال .

ومن هذا نستطيع أن نتصور وعورة المسالك ، التى لابد وأن يشق

---

(١) معدل الاحلال الحدى بين سلعتين هو الاصطلاح الفنى لنسبة التبادل بينهما عند الحد الذى يجد كل من طرفى المبادلة — مستقلا عن الطرف الآخر — أن صالحه يقتضيه عدم تجاوزه . لأنه لو تجاوزه ، لنقصت المنفعة الكلية التى يستطيع الظفر بها ، نتيجة لاجراء المبادلة واتمامها . أنظر كتابنا مقدمة علم الاقتصاد ص ٢٨

طريقه خلالها ، من تجبره الظروف على إجراء المقايضة بين سلعة يملكها ويريد أن يتنازل عنها ، وبين سلعة لايملكها ويريد الحصول عليها . وجلي أن نظاما كنظام المقايضة ، لايمكن أن يؤدى أغراض المبادلات أداء طيباً ، فى حياة اقتصادية خرجت عن حدود العزلة والانطواء على النفس ، إلى نطاق أوسع وأرحب ، يقوم على التخصص ، ومن ثم يتطلب قدرا كبيرا من التعاون والتآزر . ومثل هذا التعاون لايمكن أن يتحقق ، لو ارتطمت المبادلات بين الافراد والهيئات ، بتلك العقبات الكأداء ، التى يرتطم بها نظام المقايضة .

وإذا كان التعاون نقيضا للعزلة ، فان المقايضة كذلك من ألد الأعداء لقيام التعاون الاجتماعى ؛ لأنها صنو لنظام العزلة الاقتصادى وقرين لها . نجد ذلك واضحا ملموسا . فما تؤدى إليه المقايضة من عزل المبادلات عن بعضها البعض ، وجعل كل مبادلة سوقا وحدها تخضع لظروفها الخاصة بها ؛ فلا تسرى شروط المقايضة التى تمت بين طرفين على تبادل سلعتين ، على مقايضة مماثلة لنفس السلعتين ؛ تتم بين طرفين آخرين . فلو فرضنا مثلا أن بكراً قايض عمره بقماش زيد ، على أساس نسبة رطل واحد من التمر مقابل متر واحد من القماش ؛ فقد يرى بكر أن يقايض كمية أخرى من التمر ، مقابل كمية أخرى من نفس القماش يملكها عمرو ، على أساس نسبة رطل واحد من التمر مقابل ثلاثة أرباع متر من القماش . وقد يتمكن من مقايضة كمية أخرى من التمر ، مقابل كمية أخرى من نفس القماش يملكها ثالث ، على أساس نسبة رطل واحد من التمر مقابل متر وربع متر من القماش . وكل هذه العمليات لمبادلة التمر مقابل القماش ، قد تحدث خلال فترة قصيرة من الزمن ، لاتسمح لنا بالاعتقاد بان ثمة ظروفا قد جدت على الموقف ، من شأنها

أن تدعو إلى اختلاف نسب التبادل لهاتين السلعتين . والتفسير الوحيد الذي نستطيع الاعتماد عليه ، لتفسير هذا الاختلاف بين نسب التبادل لنفس السلع هو أن المقايضة بطبيعتها تفكك عمليات المبادلة وتجزئها وتعزلها عن بعضها البعض وتخضعها لظروف المساومة بين طرفي كل مبادلة ، بحيث تمنح للفريق الأقوى فى المساومة ، فرصة الظفر بنصيب الأسد .

وكل هذا من شأنه أن يشيع فوضى واضطرابا فى المعاملات ، لأنها جميعا تجرى فى جو من الظلام والجهل ، لا يتيح لها أن يتسع نطاقها ، وأن يمتد إلى أبعد الحدود . فاذا ظلت المعاملات محبوسة فى نطاق ضيق جامد ، وإذا بقيت عاجزة عن أن تفى بمطالب الناس وأغراضهم ، لم يكن هناك مناص من حدوث أمرين : أولهما — أن تبقى الحياة الإقتصادية راكدة آسنة ، حبيسة القيود التى تحد من نطاق التعامل . وثانيهما — أن يفكر الناس فى التغلب على الصعاب التى ترتطم بها المبادلات القائمة على المقايضة ، وفى تذليلها ، بغية الانتفاع بثمار التخصص لأقصى الحدود المستطاعة ، ورغبة منهم فى تحطيم القيود التى تحول دون تطور الحياة الاقتصادية ، تطوراً مآله الخير والنفع .

ولا شك أن الجماعات الانسانية المتوثبة الناهضة ، قد وجدت سبيلا ذلولا يصل بها إلى أهدافها . ويحقق لها مآربها ؛ وذلك عن طريق إجماع أفرادها على اختيار سلعة من بين السلع التى تعهدها ، لتستخدمها فى إجراء المبادلات وتيسير المعاملات . وبذلك أضفت على هذه السلعة المنتقاة المختارة منفعة إضافية ، فضلا عن المنفعة التى كانت تحرزها قبلا. وهذه المنفعة الاضافية ، إنما تحظى بها هذه السلعة المختارة ، لأنها غدت تستعمل « كوسيط» فى المبادلات، ومن ثم أخذت هذه السلعة المختارة لنفسها صفة إضافية هى صفة «النقود» .

٣ — النقود فى حياة الجماعة الإنسانية المتقدمة : قوة شرائية عامة :

فالنقود إذن ، فى أول عهود نشأتها . ومنذ اهتدى التفكير الانسانى إلى ابتداعها ، كانت سلعة ، من بين عديد السلع المعروفة لدى أفراد الجماعة ، انعقد إجماع الناس على اتخاذها وسيطا فى المبادلات . ومعنى الوساطة فى هذه الناحية ، أن النقود تستخدم كمعبر أو كجسر ، يفصل من ناحية أجزاء عملية المبادلة ؛ ويصل من ناحية أخرى بين هذه الأجزاء ويربطها إلى بعضها البعض . فهى تلعب الدور الذى تلعبه بعض العناصر الكيماوية ، التى تستخدم فى تحليل المركب إلى عناصره الأولية . فاذا تمت عملية التحليل والتفتيت والتجزئة ، كان من الميسور تكوين مركب جديد يمتاز عن المركب الأول ، بأنه أقل جمودا وأكثر مرونة ، وأقرب الى التكييف والتشكيل حسب الظروف والأوضاع .

فالمقايضة كما نعلم ، عملية شراء وبيع فى نفس الوقت . وطبيعة المقايضة تقتضى أن تقوم هاتان العمليتان مع بعضهما البعض ، وأن ترتبطا ببعضهما برباط لايقبل الفصم . وقد لاحظنا فيما سبق من حديثنا ، أن ربط عمليتى الشراء والبيع وضمهما إلى بعضهما فى عملة واحدة ، يؤدى إلى النتائج السيئة التى أبرزناها ، ولكن توسيط النقود ، يعين على تفكيك عملية المقايضة إلى عناصرها الأولية ، فيساعد على فصل عملية الشراء عن عملية البيع ، وعلى جعل كل عملية منهما مستقلة عن الأخرى ، قائمة بذاتها ، لايوجد بينهما ارتباط . ففى المثل الذى أوردناه ، يستطيع بكر أن يبيع تمره أولا فى سوق التمر ، بالسعر السائد فى هذه السوق ، وهو حر لأن يبيعه إلى أى شخص يريد أن يحصل على التمر بالسعر السائد ، ويملك « نقوداً » يقدمها إلى بكر مقابل التمر .

فاذا كان بكر فى حاجة إلى قماش ، فهو غير مضطر فى هذه الحالة لأن يبحث عن شخص يملك قماشا ويريد تمرا مقابله ، كما هو الحال فى نظام المقايضة . وما عليه إلا أن يحمل تمره للسوق فيعرضه ، ليستبدل به « نقودا » ، إذا راق له الثمن المعروض ، ورأى أن يبيع .

فإذا تمت عملية البيع ، استطاع عن طريق النقود التى يملكها ، أن يتوجه إلى سوق القماش ليشترى منه مايشاء بالثمن السائد للقماش فى السوق ، وهو حر مرة أخرى ، لأن يشترى القماش من أي بائع له . فهو غير مقيد بأن يشترى من شخص معين بالذات ، يجد فى البحث عنه ، كما هو الحال فى نظام المقايضة .

فتوسيط النقود إذن يجزىء عملية المقايضة ويحللها إلى شطريها ، فتستقل عملية الشراء عن عملية البيع ؛ وبذلك تساعد هذه الوساطة إلى تخليص كل من طرفى المقايضة من الإسار الذى يقيده بالطرف الآخر ، وإلى تحرير عمليات البيع والشراء تحريراً ، يفضى إلى قيامها فى أسواق خاصة بكل سلعة ، ولكنها مع ذلك أسواق عامة ، لأنها تجمع بين كل المتعاملين فى السلعة الواحدة وتربط بينهم ، وقيام هذه الأسواق العامة ، الخاصة بكل سلعة ، من شأنه أن يخلق جواً يسوده قدر كبير من العلم بأحوال الطلب والعرض . ولهذا فإن الأسعار التى تسجل فى مثل هذه الأسواق ، لايمكن أن تبعد عن سعر التوازن بقدر كبير أو لمدة طويلة . وعدم انحراف الأسعار التى تتم بها الصفقات عن سعر التوازن ، أى السعر الذى يتم عنده التعادل التام بين الطلب والعرض ، عامل هام فى زيادة حجم المنفعة الكلية ، التى تنجم عن عمليات التعادل بين المتعاملين ؛ ومن ثم فهو عامل هام فى توزيع المنافع التى تنشأ عن إجراء الصفقات ، توزيعا أقرب إلى العدالة ، لأنه أقرب إلى المساواة .

وهذه الوساطة التى تقوم بها النقود فى فصل عملية الشراء عن عملية البيع ، ما كانت لتنجح فى الوصول إلى أهدافها المرجوة منها ، لو لم يحدث هذا الإجماع من جانب المتعاملين والأفراد ، باعتبار النقود قوة شرائية عامة . ومعنى حيازة النقود للقوة الشرائية العامة ، أنها تملك صفة لا تملكها أية سلعة أخرى . وهذه الصفة تتجسم فى تمتعها بتلك الثقة من جانب الجمهور فيها ، من حيث مقدرتها على تمثيل الثروة فى مختلف صورها وأشكالها . فمن يملك النقود ، يستطيع أن يملك فى أى وقت ، أية سلعة يرغب فى حيازتها أو يحرص على شرائها ، إذا امتلك من النقود ما يعادل ثمنها . ولهذا نجد النقود أكثر السلع قابلية للبيع ، لا تجد إعراضا عنها ، ولا يصادف حاملها أية صعوبة فى تحويلها لأى شكل من أشكال الثروة ، طالما يظل إجماع الناس منعقداً على إعتبارها قوة شرائية عامة .

فإذا كان أمر النقود كما رأينا ؛ إذا كانت أمثل صور الثروة وأرقاها ؛ وإذا كانت أكثر أشكال الثروة سيولة وانطلاقا ، فإنها تكون موضعا للطلب عليها لغرضين تساعد على تحقيقهما .

أولها — أنها تطلب لكى يزاول أفراد الجمهور نشاطهم الإنتاجى ونشاطهم الاستهلاكى فى نفس الوقت . وبعبارة أخرى تطلب النقود لأداء الأغراض التى يتوخاها الجمهور من إنفاقها ، مع تعدد هذه الأغراض وتباينها . فالمنتجون يطلبون النقود لكى ينفقوها على شراء المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلع التى يقومون بإنتاجها ؛ ولدفع أجور العمال والموظفين الذين يركنون إليهم فى هذه الشئون . وهم يطلبون النقود عن طريقين ؛ إما عن طريق الإقتراض ممن يملكونها ، ويرغبون فى التنازل عنها مقابل جزاء يحصلون عليه ، يسميه

الإقتصاديون بالفائدة ؛ وإما عن طريق عرض بيع جانب من سلعهم ، أو اجانب من الحقوق التى يملكونها على الثروة ، والتى تأخذ شكل سندات أو أسهم فى السوق . والمستهلكون يطلبون النقود ، لإنفاقها فى الحصول على خدمات الأطباء أو خدمات شركات النقل ، أو لدفع الثمن الذى يتقاضاه منهم أصحاب المنازل ، مقابل تنازلهم لهم عن حق الانتفاع بالسكن ، أو ما إلى ذلك من شئون وأغراض . ويطلب المستهلكون النقود عادة ، عن طريق بيع خدماتهم للمنتجين أو للحكومة والهيئات العامة أو للجمهور ، كما هو الحال مع العمال والموظفين ، وكما هو الحال مع الأطباء مثلا . كما تطلب النقود عادة عن طريق تأجير ملاك الأرض لأراضيهم ، وإقراض أصحاب رءوس الأموال ، أموالهم النقدية للغير .

وبعبارة أخرى ينشأ الطلب على النقود لأغراض الإنفاق الإنتاجى والاستهلاكى عن الطرق الآتية :

أولا ـ تأجير عوامل الإنتاج للخدمات التى تقوم بها فى عمليات الإنتاج المختلفة ، للحصول من هذا التأجير على دخل نقدى . فالعمال وأصحاب المهارات المختلفة وأرباب المهن الحرة وأرباب الأعمال يحصلون على أجور ومرتبات وأتعاب ومكافآت وأرباح ؛ وأصحاب الأرض والعقار يحصلون على إيجارات مقابل الانتفاع بها . وأصحاب رءوس الأموال النقدية يحصلون على فائدة .

ثانيا ـ اقتراض رءوس الأموال النقدية ممن يملكون إقراضها مقابل الحصول على فائدة عليها .

ثالثا ـ بيع أنواع الثروات المختلفة ومختلف الحقوق على الثروة فى الأسواق ، كبيع مختلف السلع ، وبيع الأرض والعقار ، وبيع الأسهم والسندات .

وجلى أن الإنفاق على إغراض الإستهلاك ، يحدث عادة عن طريق الدخل

النقدى الذى تحصل عليه عوامل الإنتاج ؛ وقلما يحدث هذا الإنفاق عن طريق بيع الثروات أو عن طريق الإقتراض . لأن الإنفاق الإستهلاكى ، إذا حدث عن الطريقين الأخيرين ، فإنما يعد سفهاً وتبديداً ، لا يمكن أن يلجأ إليه ، إلا فى ظروف شاذة ، تخرج بطبيعة الحال عن نطاق الاعتبار .

وثانى هذين الغرضين ، اللذين تطلب من أجلهما النقود ، يدور حول الاحتفاظ بها عاطلة بلا استعمال ، كمستودع للثروة ، يمكن أن يرجع إليه فى أى وقت ، لتحويل هذه الذخيرة العاطلة ، إلى قوة شرائية فعالة ، تستخدم لأغراض الإنفاق التى أشرنا إليها ؛ إذا وجد مالك النقود أن مصالحه يقتضيه أن يطلق هذه القوة الشرائية الكامنة من إسارها ، لتحول إلى قوة شرائية عاملة . وفى حالة طلب النقود للاحتفاظ بها عاطلة ، يطلق الاقتصاديون على ذلك اصطلاح الاكتناز . وقد يتساءل البعض ، لماذا يقبل الناس على اكتناز النقود ؛ وما الدواعى التى تدفعهم إلى الاحتفاظ بها ، دون أن تستخدم فى أغراض الإنفاق التى نوهنا عنها ؟

توجد فى الواقع اعتبارات كثيرة ، قد تجبر الأفراد على الاكتناز ؛ من أهمها الاحتفاظ بمبلغ من النقود لأغراض الاحتياط للمستقبل ؛ وبعبارة أخرى لتفادى طوارىء يحملها المستقبل فى طياته ، ولا يمكن أن تدخل فى الحسبان ، ولكن قد يرى الأفراد كما قد ترى الهيئات ، أن بعد النظر وسلامة التقدير وسداد الرأى ، يقتضيهم حفظ جانب من ثرواتهم فى شكل نقدى ، يستطيعون عن طريقه مواجهة إنفاق طارىء ، أو درء خسارة غير متوقعة ، أو مواجهة ظرف سيىء ، أو انتهاز فرصة استثمار مربحة قد تباغتهم فجأة ، دون توقع من جانبهم ، ومن غير تهيئة أنفسهم لها . ولكن قد يكتنز الأفراد

والهيئات(١) النقود ، لأنهم وقت إقبالهم على اكتنازها ، يؤثرونها على أشكال الثروة الأخرى ، ويعتبرونها أنها أضمن أنواع الثروة استثمارا ، وأسلمها عاقبة ، وآمنها حفظاً . وقد يبدو ذلك لأول وهلة أمرا عجيبا ؛ فكيف تكون النقود أحسن أنواع الثروات استغلالا ، ونحن نعلم أنها لو بقيت عاطلة لما انتجت شيئا ، أي لظل مقدارها على حاله دون تغيير ؟ إن السر فى ذلك ، هو أنه فى الأوقات التى يتوجس فيها أفراد الجمهور خيفة . من تطور الأحوال الاقتصادية تطورا سيئا ، والتي يقوى فيها شكهم وارتيابهم فى المستقبل ، نتيجة اعتقادهم بأن مستويات الأسعار سوف تقبل على انهيار ، تذوى معه القيم ، وتتضاءل بسببه الثروات ، وتنكمش الدخول وتتحول الأرباح إلى خسائر ؛ فى مثل هذه الأوقات التى تتزعزع فيها الثقة بالنفس والثقة بالغير ، والتى تصاب فيها « نفسية » السوق بأزمة عاتية ، تزلزل كيانها وتصدع بناءها وتطيح بثبات الجأش فيها ؛ فإن الأفراد والهيئات ، لا يجدون موئلا يلوذون به ، ويلجأون إليه سوى النقود . ولهذا فإنهم يسارعون إلى البيع ؛ بيع كل مايستطيعون بيعه من أصول الثروة فى مختلف أشكالها ؛ لتحويل الثروة إلى نقود . وكلما إشتدت موجة الإندفاع إلى البيع ، كلما أدى ذلك الإندفاع إلى خفض الأسعار إلى الحضيض ، كلما ساعد هذا الانخفاض إلى تقوية الدوافع التى تحث الناس على البيع ، ومن ثم على طلب النقود .

وهكذا نجد أن الخوف من انهيار الأسعار ، يعجل فعلا بتحقيق هذا الانهيار . لأن هذا الخوف يدفع بالناس إلى البيع وإلى خفض إنفاقهم ؛ ومن شان هذا أن يسرع بانخفاض الأسعار ، ويعمل على تفاقمه . وانخفاض

---

(١) نقصد بالهيئات الأشخاص المعنوية ، وعلى الأخص الشركات المساهمة .

الأسعار يدفع مرة أخرى بالناس إلى البيع ، ويؤدى هذا الاقبال على البيع إلى انخفاض الأسعار إلى قاع جديد . وهكذا فى دائرة مفرغة ، لا نعرف أين تبدأ ، ولا أين تنتهى .

فاذا فرضنا مثلا أن شخصا يملك منزلا تساوى قيمته الآن عشرة آلاف من الجنيهات ؛ ويدر له دخلا يبلغ أربعمائة جنيه فى السنة ، وأنه توقع هبوطاً عاما فى الأسعار ؛ فإن إسراعه فى بيع هذا المنزل وتحويل قيمته إلى نقود ، ينجيه من خسارة متوقعة . وبقاء نقوده عاطلة ، دون أن تدر له دخلا ، كما كان يدر له المنزل كل عام ، لايعرضه لخسارة يبلغ مقدارها ، مقدار الخسارة التى تطرأ على القيمة الرأسمالية للمنزل . إذلوفرضنا أنه كان فطنا ، وبادر بالبيع قبل حصول الأزمة ، وقبض ثمناً لمنزله يبلغ عشرة آلاف من الجنيهات ، ولو فرضنا أن الأزمة بقيت خمس سنوات ، وأن الأسعار هبطت فى نهايتها إلى النصف مثلا ؛ فإن ثمن منزله فى نهاية الأزمة يكون معادلا لخمسة آلاف من الجنيهات . ومعنى هذا أنه لو احتفظ بالمنزل بدون بيع ، لكانت قيمته السوقية بعد خمس سنوات مثلا خمسة آلاف من الجنيهات . فلو حسبنا لقيمة الدخل الذى يحصل عليه خلال هذه الفترة (أى الخمس سنوات) ، لبلغ مقدار رأسماله ودخله فى النهاية سبعة آلاف من الجنيهات(١) . فاذا قارنا هذا المبلغ الكلى ، بالمبلغ الذى يحصل عليه وهو عشرة آلاف من الجنيهات ، لو باع منزله ، واحتفظ بثمنه نقدا بدون تثمير ، لوجدنا أن يخسر فى الحالة الأولى ، أى حالة احتفاظه بمنزله دون بيع ، بمايقرب من ثلاثة آلاف من الجنيهات . بل لو تأملنا موقفه

---

(١) ٥٠٠٠ جنيه ثمن بيع المنزل + ٤٠٠ جنيه × ٥ سنة (قيمة الايجار خلال خمس سنوات) .

لوجدناه يخسر فى الواقع أكثر من ذلك ؛ لأن عشرة الآلاف من الجنيهات تستطيع أن تحصل له فى نهاية الخمس سنوات ، على منزلين بدلا من منزل واحد ، كل منهما يبلغ ثمنه خمسة آلاف من الجنيهات . ولهذا السبب نجد أنه فى الأوقات التى تقترن بأحوال الكساد ، والتى يغشاها هبوط عام فى الأسعار ، يفضل أفراد الجمهور الاحتفاظ بأكبر قدر من ثرواتهم فى شكل نقدى . وعلى الرغم من أن نقودهم تبقى عاطلة ، لاتدر لهم دخلا ، فإن هذا الاتجاه من جانبهم ، وعلى الأخص بالنسبة لذلك الفريق منهم ، الذى يستطيع أن يتنبأ أو يتوقع سوء الأحوال المقبلة قبل حدوثها ؛ نقول إن هذا الاتجاه من جانبهم ، لتفضيل الاحتفاظ بالنقود ، يساعدهم على درء خسائر محققة ؛ ولو أن هذا الإتجاه فى مجموعه ، يلحق بالجماعة كلها خسائر هائلة . فزيادة الطلب على النقود ، لحفظها عاطلة ، ظاهرة سيئة ، لأنها تشل نشاط الحياة الاقتصادية ، وتشيع ألواناً من الذعر ، ينجم عنها أسوأ الآثار وأفدح الكوارث ، للكيان الاجتماعى كله .

فالطلب على النقود إذن ، إنما ينشأ ، لأن النقود قوة شرائية عامة ؛ لأنها المفتاح الذى يمكن حامله من فتح الأبواب المغلقة على كافة الثروات والأصول(١) ، لأنها تخول لصاحبها الحق في الاستيلاء على أى شكل من أشكال الثروات ، بالقدر الذى يتناسب مع مقدار النقود المحتفظ بها .

ولكن هذا الطلب على النقود ، قد يكون طلبا بانيا منشئا منتجا ، إذا

---

(١) نقصد بالأصول كل أنواع الثروات الحقيقية ، كمختلف السلع والأرض والعقار . وكذلك تشمل الحقوق على الثروات كالأسهم والسندات .

قصد به ، إنفاقها على وجوه الإنفاق المختلفة . فكل نوع من الإنفاق يولد دخلا جديداً ، لمن تنفق النقود على سلعه أو منتجاته أوخدماته . ولكن هذا الطلب علي النقود قد يكون من نوع آخر ؛ قد يكون طلبا هدّاما ، يقوم على الافتقار إلى الثقة ، لاعلى توطد الثقة وشيوعها . وفى هذه الحالة تطلب النقود ، لا ليقذف بها مرة أخرى إلى الأسواق ، كوسيط فى المعاملات ؛ ولكن ليحتفظ بها كمستودع للثروة ، فيحال بينها وبين أداء وظيفتها الحيوية ، في خلق الثروات العينية وزيادة حجم الانتاج . وينشأ هذا الطلب على النقود ، عندما ينظر إليها ، لا كوسيلة إلى الغاية ؛ وإنما عندما ينظر إليها كأنها الغاية التى يراد الوصول إليها . فأما النوع الأول من الطلب ، فهو يرجع إلى استخدام النقود وسيطا فى المبادلات a medium of Exchange وأما النوع الثانى من الطلب ، فهو يرجع إلى اعتبار النقود مستودعا للقيمة a store of value

٤ — النقود مقياس عام للقيم

وثمة وظيفة أخرى للنقود ، أعتبر أنها مشتقة ، من صفتها الخاصة المميزة لها ، وهى كونها قوة شرائية عامة ، ومن ثمّ لأنها تقوم بدور الوسيط فى المبادلات . وهذه الوظيفة هى اتخاذها أساساً لقياس القيم ، ومقارنتها ببعضها البعض . وهنا نجد فضلا كبيراً للنظام الاقتصادى النقدى ، ترجح به كفته على النظام الاقتصادى الطبيعى Natural Economy ، أو نظام المقايضة . ففى نظام المقايضة لا يوجد معيار مشترك ، يمكن الرجوع اليه لمقارنة قيم مختلف السلع ؛ ولهذا يحدث التبادل بين كل سلعتين دون وجود ضابط ، يحكم مختلف

القيم لمختلف السلع ، وينسق بين هذه القيم تنسيقاً ، يتوافر معه القدر الواجب من الانسجام ؛ ولهذا رأينا أن نظام المقايضة تصحبه دائما فوضى قيمية ، تنشأ عن جهل المتعاملين ، وعدم إلمامهم بأحوال المبادلات التى تتم فى السوق ؛ لأن هذه المبادلات جميعا ثنائية ، تقوم بين طرفين ، وترتكز على مقدرة كل منهما فى المساومة ؛ وكل مبادلة ، مستقلة تمام الإستقلال عن أية مبادلة أخرى .

فإذا توافر نظام نقدى تتوطد فيه الثقة ، فإن قيمة كل سلعة أو خدمة تقاس بعدد من وحدات النقود ، يقبلها البائع ثمنا للسلعة أو الخدمة التى يريد بيعها . وعن طريق تسجيل أسعار السلع والخدمات ، باستخدام النقود مقياسا لقيمتها ، يمكن بسهولة ويسر ، لايتوافران فى حالة المقايضة ، معرفة القيم النسبية Relative Values لكل السلع والخدمات ، مهما بلغ عددها . فإذا فرضنا أن سعر قنطار نوع معين من القطن عشرون جنيها ، وأن سعر أردب نوع معين من القمح أربعة جنيهات ، أمكننا أن نقدر أن قيمة قنطار القطن تبلغ أربع مرات قيمة أردب القمح . وهكذا نستطيع الوصول إلى مقارنة قيم مختلف السلع ، عن طريق مقارنة قيمها النقدية ، أو مقارنة أسعارها ، ببعضها البعض .

ولكن من أهم خواص المقياس الصالح ، أن يكون ثابتا ، فلا يتعرض للتغير من وقت لآخر ، أو من مكان لآخر . فالقنطار من القطن الزهر يزن ٣١٥ رطلا فى أي وقت وفى أى مكان . وزنة الرطل المصرى معروفة ثابتة ، لأنها تمثل وزن قطعة معينة من الحديد مثلا . فهل تتمتع وحدة النقود بهذا الثبات فى قياس قيم السلع والخدمات المختلفة ، كما تتمتع وحدات الاوزان والاطوال والمساحات بثبات فى قياسها ؟

تختلف النقود للأسف ، عن وحدات القياس الأخرى ، فى هذة الناحية . فقيمتها نفسها ليست ثابتة ، بل هى دائما عرضة للتغير ، زيادة ونقصا . والسبب فى هذا التغير يرجع إلى أن قيمة النقود ظاهرة إجتماعية نسبية ، تتوقف على نشاط الجماعة أو تراخيها ، فى إنتاج السلعة التى تصنع منها النقود ، كالذهب مثلا ؛ كما ترجع إلى حاجة الجماعة إلى زيادة كميات النقود أو إنقاصها ، إذا كانت النقود شيئا اخر غير الذهب[1] ، تملك الجماعة بين أيديها ، أن تعمل على التوسع فى خلقها ، أو أن تعمل على نقيض ذلك على الإمعان فى إنقاص الموجود منها .

فبينما نجد أن كتلة الرطل كمقياس للأوزان ، لاتتأثر بنقص أو زيادة كميات الحديد المنتجة كل عام ، وهو المادة التى تصنع منها الأرطال ؛ أى أن كتلة الحديد التى تمثل الرطل لاتتضاعف ، إذازادت كميات الحديد إلى الضعف . ولا تهبط إلى النصف ، إذا هبطت كميات الحديد إلى النصف ؛ وبينما نجد أيضا أن كتلة الحديد التى تمثل الرطل ، لاتتأثر بمقدار الأوزان التى تستخدم هذه الكتلة فى أدائها ، فتظل هذه الكتلة من الحديد ثابتة لو استخدمت فى وزن ألاف الأرطال يوميا ، أو لو بقيت عاطلة بلا استعمال . بينما نجد هذا الثبات المنشود ، الذى تقتضيه سلامة الحساب فى وزن الأشياء ، نلاحظ أن قيمة النقود تتأثر بالكميات الموجودة منها ، كما تتأثر بنشاط أو كسل هذه الكميات الموجودة فى أداء وظيفتها . فكلما زادت كميات النقود ، وكلما زادت السرعة التى تدور بها فى أداء المعاملات ، كلما اتجهت قيمتها للهبوط — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها بطبيعة الحال . وكلما نقصت كميات النقود ، وكلما هبطت

---

(١) سنعالج هذه المسألة فى الفصل القادم

السرعة التي تدور بها فى أداء المعاملات ، كلما اتجهت قيمتها للارتفاع — مع بقاء الأشياء الأخرى علي حالها بطبيعة الحال .

بيد أن هذا النقص الذي يشوب النقود كمقياس للقيم ، ويجعلها طرازا وحدها ، تختلف فى هذه الناحية عن غيرها من المقاييس ، يجب ألا يجعلنا ننظر إليها كأداة غير صالحة صلاحية تامة . فلا توجد أمامنا وسيلة أخرى ، نستطيع الإرتكان عليها لأداء هذا القياس . ولو أمكننا أن نعثر على شيء آخر غيرها ، يخدمنا فى قياس القيم قياساً دقيقاً ، لاستطعنا أن نستغنى عن وظيفتها فى هذه الناحية ، وأن نتفادى بذلك الكثير من المتاعب والمصاعب والأخطاء التى وقعنا فيها ؛ فلا سبيل لنا — حتى الان — غير هذا السبيل . وكل ما يجب أن نحرص على تذكره ، هو أن النقود ، ليست مقياسا دقيقا ، ولكنه مقياس ناقص أبتر . ويرجع نقصه إلى أن قيمة النقود ليست ظاهرة ترتبط ارتباطا وثيقاً بهذا النشاط ، تتاثر به ، كما تؤثر فيه .